

النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين
Syndicat National des Journalistes Tunisiens

snjt



تقرير شهري
سبتمبر 2021

وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية

تقرير شهر سبتمبر 2021

النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين
وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية

إعداد:

خولة شبح

مروى الكافي

محمود العروسي

منذر الشارني

الفصل 31 من الدستور التونسي

"حرية الرأي والفكر والتعبير والإعلام والنشر مضمونة
لا يجوز ممارسة رقابة مسبقة على هذه الحريات"

الفصل 49 من الدستور التونسي

"يحدّد القانون الضوابط المتعلقة بالحقوق والحريات المضمونة بهذا الدستور وممارستها بما لا
ينال من جوهرها. ولا توضع هذه الضوابط إلا لضرورة تقتضيها دولة مدنية ديمقراطية ويهدف
حماية حقوق الغير، أو لمقتضيات الأمن العام، أو الدفاع الوطني، أو الصحة العامة، أو الآداب
العامة، وذلك مع احترام التناسب بين هذه الضوابط وموجباتها. وتتكفل الهيئات القضائية بحماية
الحقوق والحريات من أي انتهاك.
لا يجوز لأي تعديل أن ينال من مكتسبات حقوق الإنسان وحرياته المضمونة في هذا الدستور".

مقدّمة عامة

بات فضاء العمل الصحفي الميداني خطيرا على الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات بعد تواتر الاحتجاجات وتعمق حدة الصراع السياسي بين مؤيدي ومعارضى الرئيس قيس سعيد، حيث حرص الصحفيون على تغطية كل الاحتجاجات والتظاهرات التي شهدتها مختلف مناطق الجمهورية والتي تمركز أغلبها في العاصمة. ويتم أسبوعيا تسجيل اعتداءات خطيرة على الصحفيين مع كل تغطية ميدانية من مختلف المتدخلين في الميدان. وأصرت مختلف الأطراف السياسية المعارضة والمالية على محاولة إقحام الصحفيين في الصراعات السياسية عبر بث خطاب التحريض على العنف والكرهية ضدهم من قبل معارضى ومؤيدي رئيس الجمهورية والتي تحولت خلال الاحتجاجات إلى أعمال عنف أدت إلى حصول عدة إصابات في صفوف الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات خلفت لهم أضراراً كبيرة.

وقد تعمقت أزمة سلامة الصحفيين بتواتر الاعتداءات الأمنية خاصة العنيفة منها على الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات خلال تغطيتهم للاحتجاجات. فقد عادت بقوة الاعتداءات الأمنية على الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات وكان يوم 1 سبتمبر يوماً أسوداً في تاريخ التعاطي الأمني مع العمل الصحفي الميداني، ما حتم على السلطة التنفيذية، بعد تنديد النقابة بالاعتداءات الأمنية، اتخاذ إجراءات تصحيحية في هذا المجال، حيث تم وضع خطة تنسيق بين النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين ووزارة الداخلية في مجال التغطيات الميدانية تفادياً للعنف الأمني على الصحفيين، حيث انطلق العمل بها موفى شهر سبتمبر 2021. وقد دفع الصحفيين ضريبة غياب حلقة الربط هذه بتلقيهم عشرات الاعتداءات الأمنية منذ 25 جويلية 2021 بعد إعلان التدابير الاستثنائية من قبل رئيس الجمهورية قيس سعيد.

ومازالت النقابة تسعى للدفع نحو محاسبة المعتدين في ظل غياب أي أرقام رسمية عن الإجراءات التأديبية المتخذة في حق الأمنيين الذين انخرطوا في الاعتداء على الصحفيين منذ ذلك التاريخ. وكرس غياب محاسبة وزارة الداخلية لأعاونها مبدأ الإفلات من العقاب، ووضع جهود الدولة في هذا المجال قيد التساؤل، حيث أن الخطابات السياسية غير كافية وتبقى في خانة إعلان النوايا إن لم تتحول إلى إجراءات تصحيحية حقيقية متبوعة بمحاسبة شفافة. وقد وجد الصحفيون أنفسهم أمام القضاء في شهر سبتمبر 2021 وكان أكثر الملفات تعقيدا ملف الصحفية المحترفة شذى حاج مبارك التي وجدت نفسها مطلوبة للعدالة في ملف ما عرف بـ "شركة انستاينغو" على خلفية إنتاجها لمحتويات إعلامية معارضة لسياسة الرئيس قيس سعيد بتهم التآمر على أمن الدولة الداخلي وإتيان أمر موحش في حق رئيس الجمهورية وحث السكان على الاقتتال. ولا يتجاوز الملف الذي أودع في حق الصحفية ملف محتوى إعلامي لا علاقة له بأي حال من الأحوال بالتهم الموجهة إليها.

كما تواصل إحالة الصحفيين العاملين على التحقيقات الاستقصائية على القضاء وتمت ملاحقة الصحفي أسامة الشوالي بتهمة "الإيهام بجريمة" خلال عمله على تحقيق استقصائي حول تجارة الجماع البشرية وهو بانتظار تعيين جلسة محاكمة للنظر في الملف.

لقد دعت النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين السادة القضاة في أكثر من مناسبة إلى اعتماد النصوص القانونية المنظمة لحرية الصحافة والطباعة والنشر في كل ما يتعلق بالمحتويات الإعلامية، وعبرت النقابة عن رفضها بأي حال من الأحوال اعتبار المحتويات الإعلامية خطرا على أمن الدولة الداخلي على خلفية نقدها لسياسة الرئيس قيس سعيد. وتدعو النقابة السادة القضاة إلى احترام حق الاختلاف وحرية الصحافة باعتبارهما الضامن للحقوق والحريات حسب ما ورد بالفصل 49 من الباب الثاني من دستور 2014 والذي تمسك رئيس الجمهورية قيس سعيد به وأكد على أنه لا نية لتونس في المساس بالحقوق والحريات.

وتعول النقابة على السادة القضاة كشركاء في حماية حرية الصحافة وتعمل معهم في هذا الجانب في إطار الاحترام المتبادل لاستقلالية القضاء وحرية الصحافة.

وتشدد النقابة على اعتمادها على القضاء كضامن لمحاسبة المعتدين على الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات في ظل تراكم الملفات القضائية المرفوعة من جانبهم في حق المعتدين عليهم، وبقاء المعتدين في مأمن من المحاسبة في أغلب الملفات حتى الآن.

كما تواصلت السياسة الاتصالية المنغلقة لرئاسة الجمهورية وبقية الهياكل التنفيذية، عبر مجموعة من العوائق في الحصول على المعلومة ما عطل حق المواطن في الحصول على المعلومة من مصادرها وعمق الأزمة التي تعيشها تونس على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي عبر غياب المعطيات الضرورية وفتح باب التأويل والشائعات.

وتدعو النقابة في هذا الجانب رئاسة الجمهورية إلى مزيد الانفتاح على المؤسسات الإعلامية وخاصة التونسية منها، واعتماد سياسة اتصالية واضحة تقوم على الشفافية والتفاعلية.

وتعول النقابة على تفهم كافة الأطراف لأهمية العمل الصحفي في بناء الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان ودوره الأساسي في حالات الأزمات، وفي نقل مختلف وجهات النظر دون إقصاء ودوره في نقد أداء أصحاب القرار ونقل الاحتجاجات والانتقال بالبلاد نحو الاستقرار ودولة القانون والمؤسسات.

وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية

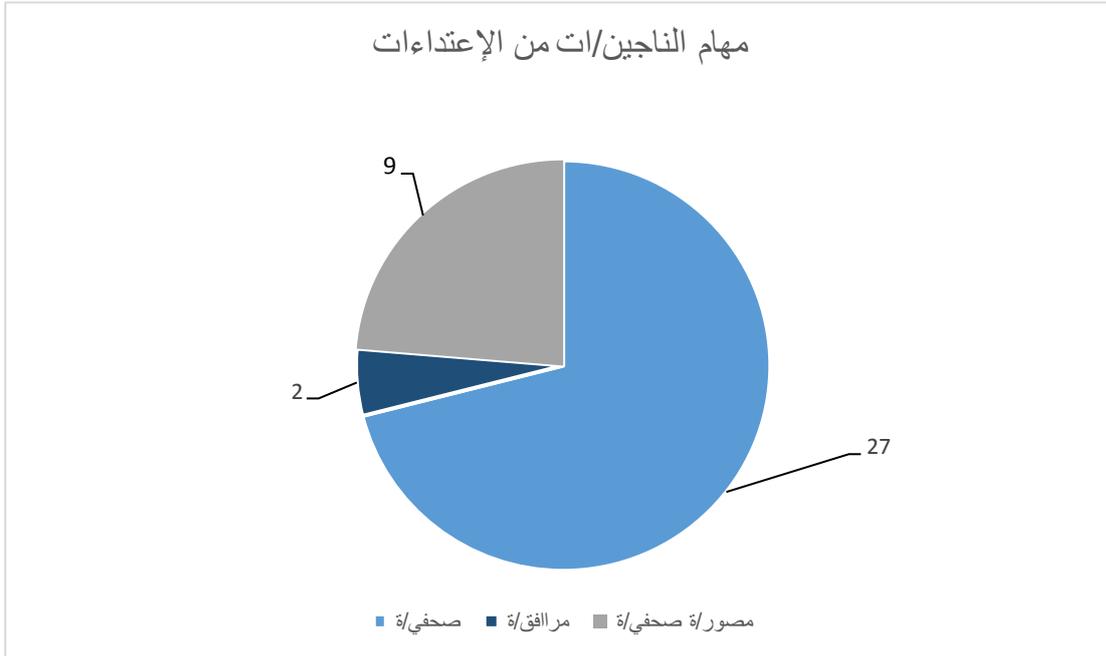
النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين

مقدمة إحصائية

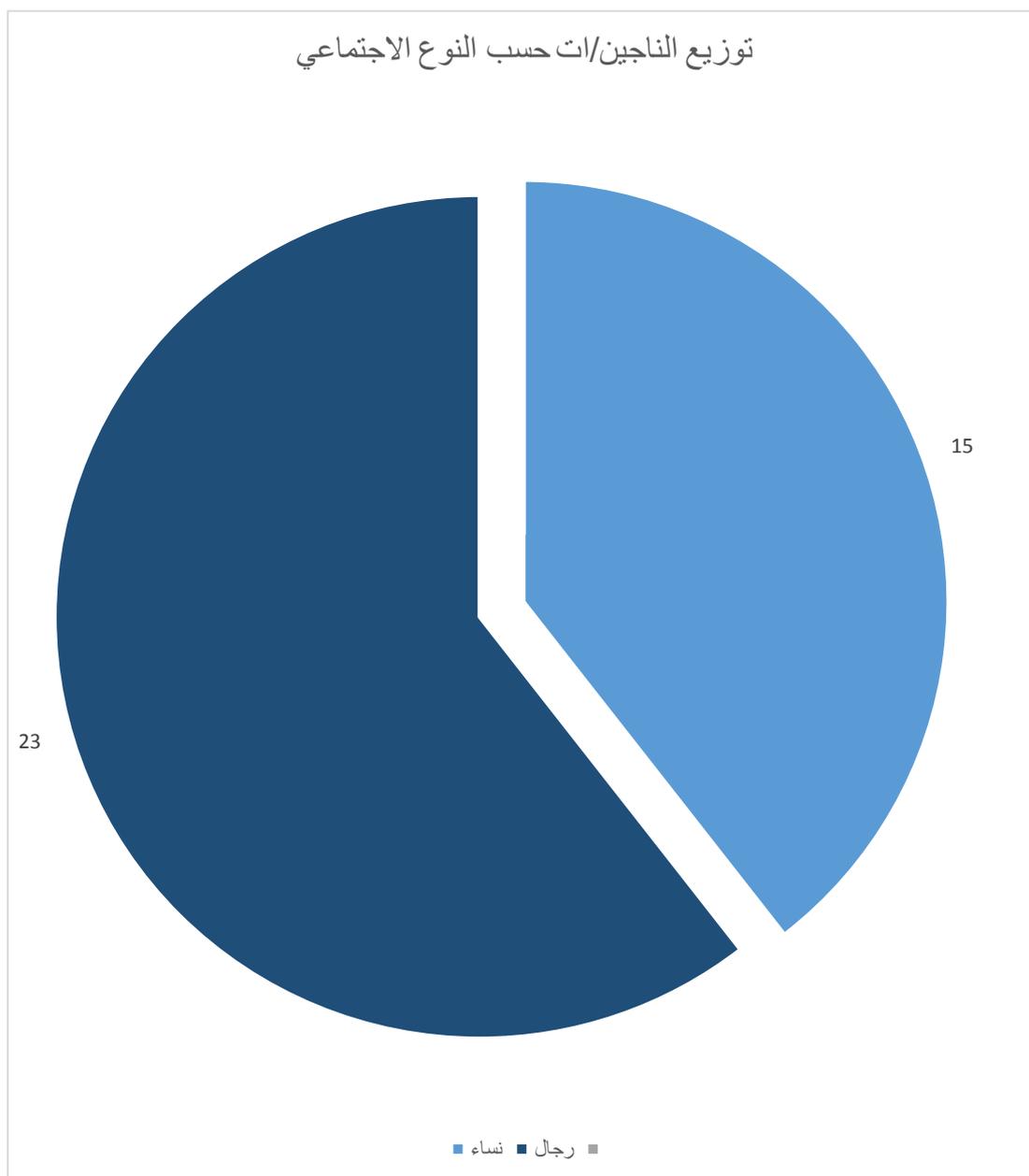
ارتفع نسق الاعتداءات على الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات خلال شهر سبتمبر 2021 مقارنة بشهر أوت المنقضي.

حيث سجلت وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية بالنفابة الوطنية للصحفيين التونسيين 22 اعتداء خلال شهر سبتمبر 2021 من أصل 25 إشعارا واردا على الوحدة. وقد وردت الإشعارات في شكل اتصالات مباشرة أو على شبكات التواصل الاجتماعي أو خلال العمل الميداني.

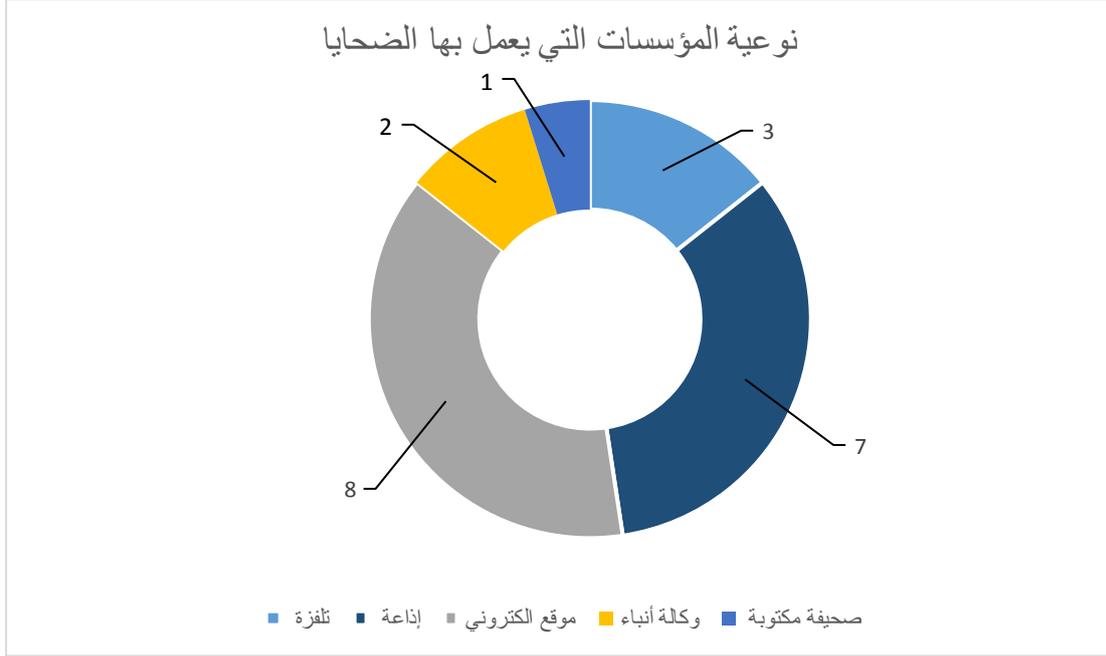
وكانت الوحدة قد سجلت خلال شهر أوت 2021، 15 اعتداء من أصل 20 إشعارا بحالة وردت عليها وسجلت خلال شهر جويلية 26 اعتداء من أصل 32 إشعارا بحالة وردت عليها من بينها 20 اعتداء طال الصحفيين ما بعد 25 جويلية 2021. وقد طالت الاعتداءات 38 ناجين/ات من الاعتداءات، توزعوا إلى 27 صحفيا وصحفية و9 مصورين ومصورات صحفيات و 2 مرافقين.



وقد توزع الناجون/ات من العنف حسب النوع الاجتماعي إلى 15 امرأة و23 رجلا.

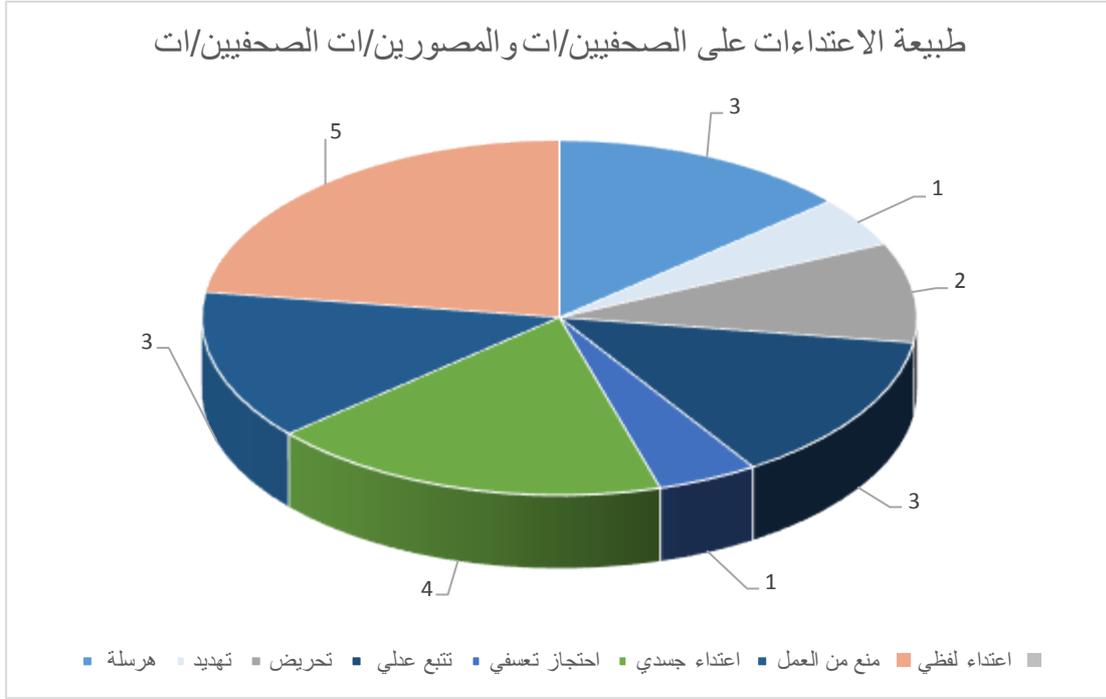


ويعمل الصحفيون/ات الضحايا في 21 مؤسسة إعلامية من بينها 8 مواقع الكترونية و7 إذاعات و3 قنوات تلفزيونية و2 وكالات أنباء وصحيفة مكتوبة وحيدة.



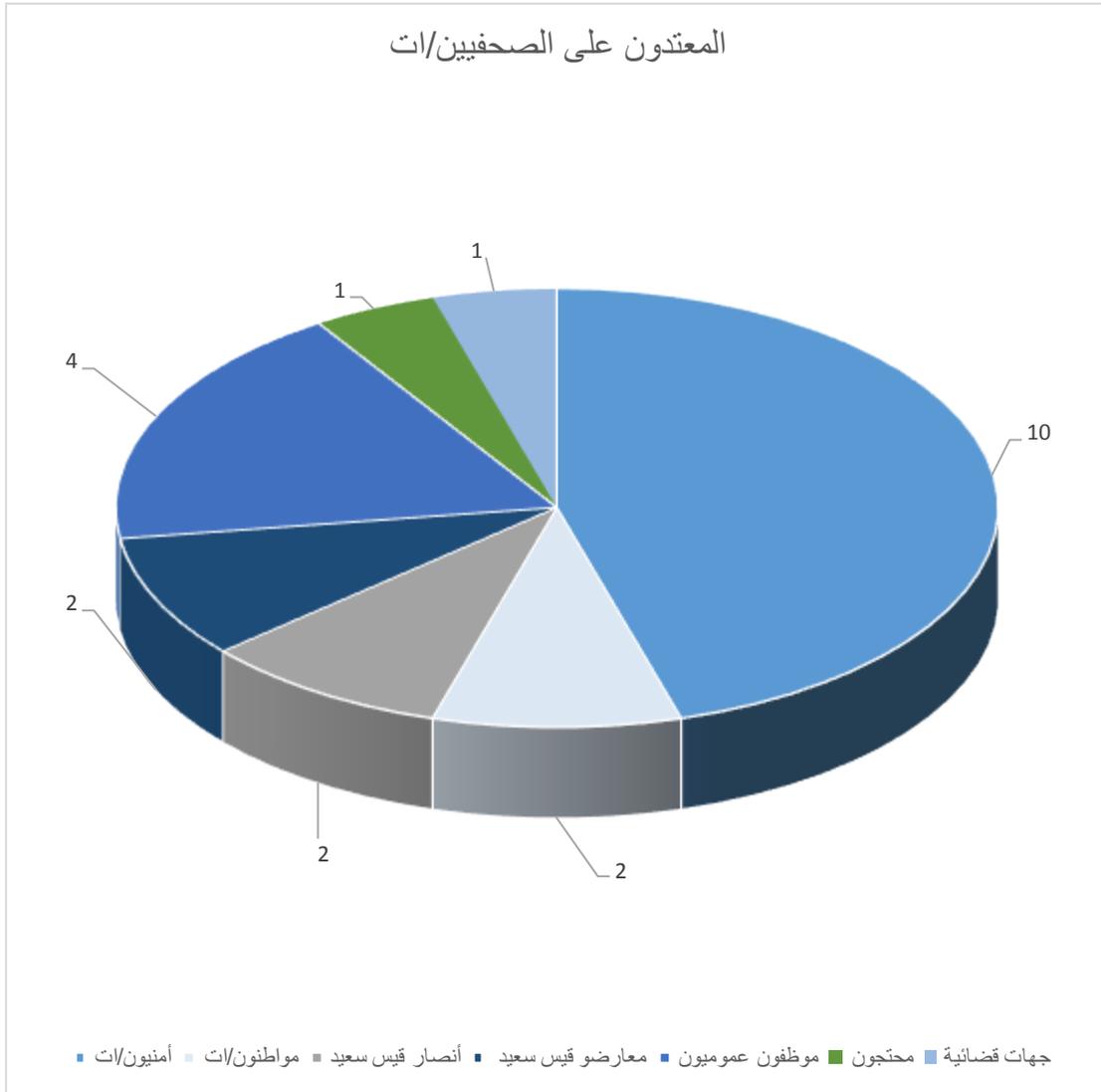
وتتوزع هذه المؤسسات إلى 12 مؤسسة خاصة و5 مؤسسات عمومية و4 مؤسسات جمعياتية. وقد عمل الصحفيون/ات الناجون/ات من الاعتداءات على المواضيع السياسية في 11 مناسبة والمواضيع الاجتماعية في 8 مناسبات والمواضيع المتعلقة بمكافحة الفساد في مناسبتين. وكان الصحفيون/ات والمصورون/ات الصحفيون/ات ضحية الاعتداء اللفظي في 5 مناسبات والاعتداء الجسدي في 4 مناسبات. كما تعرض الصحفيون/ات والمصورون/ات الصحفيون/ات إلى التتبعات العدلية والمضايقة والمنع من العمل في 3 مناسبات لكل منهم والتحرير في مناسبتين، وتعرضوا/ن للتهديد والاحتجاز التعسفي في حالة وحيدة.

طبيعة الاعتداءات على الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات



وقد وقعت كل الاعتداءات على الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات في 19 مناسبة في الفضاء الحقيقي وفي 3 مناسبات في الفضاء الافتراضي. وتصدر الأمنيون/ات ترتيب المعتدين على الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات خلال شهر سبتمبر 2021، حيث كانوا مسؤولين/ات عن 10 اعتداءات لكل منهم، تلاهم موظفون عموميون بـ 4 اعتداءات، ومواطنون وأنصار قرارات قيس سعيد ومعارضو قرارات قيس سعيد باعتداءين اثنين لكل منهما، وكانت جهات قضائية ومحتجون مسؤولون على اعتداء وحيد لكل منهما.

المعتدون على الصحفيين/ات



وتركزت الاعتداءات على الصحفيين/ات خلال شهر سبتمبر 2021 في ولاية تونس في 14 مناسبة، في حين سجلت حالة اعتداء وحيدة في كل من ولايات مدنين وأريانة ونابل و المنستير والقيروان وسوسة و القصرين وسيدي بوزيد.

اعتداءات تطال الصحفيين خلال مسيرات مؤيدة ومعارضة

لرئيس الجمهورية قيس سعيد

شهد شهر سبتمبر 2021 تحركات مؤيدة ومعارضة لقرارات الرئيس قيس سعيد، حاولت فيها مختلف الأطراف في الميدان اقحام الصحفيين في الصراع عبر حملات التحريض والاعتداءات المباشرة عليهم.

كما انخرطت قوات الأمن في أغلب الاعتداءات على الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات خلال المسيرات التي نظمها مؤيدو ومعارضو الرئيس قيس سعيد. وكان معارضو قيس سعيد الأعنف ميدانيا على الصحفيين خلال المسيرات في حين انخرط معارضو الرئيس في حملات تحريض على الصحفيين واسعة النطاق على شبكات التواصل الاجتماعي. وقد كانت احتجاجات 1 سبتمبر 2021 بشارع الحبيب بورقيبة الأعنف من الجانب الأمني في حين كانت مسيرة 26 سبتمبر 2021 الأعنف من جانب معارضي الرئيس.

*الاعتداء على غاية بن مبارك

المكان: ولاية تونس

التاريخ: 1 سبتمبر 2021

المعتدى عليهم: غاية بن مبارك الصحفية بموقع "نواة"

المعتدي: أمنيون

الوقائع :

تعرضت الصحفية بموقع "نواة" غاية بن مبارك يوم الأربعاء 1 سبتمبر 2021 لاعتداء بالدفع ومحاولة منعها من العمل من قبل أعوان الأمن خلال تغطيتها للتحرك الاحتجاجي لحركة "ماناش مسلمين/ات" بشارع الحبيب بورقيبة بتونس العاصمة. وقد أدى العنف المسلط عليها إلى سقوطها أرضا وتعرضها لإصابة على مستوى الظهر وآلام حادة دامت لعدة أيام.

* الاعتداء على ممثلي وسائل الإعلام في شارع الحبيب بورقيبة

المكان: ولاية تونس

التاريخ: 1 سبتمبر 2021

المعتدى عليهم: ممثلي وسائل الإعلام

المعتدي: أمنيون

الوقائع :

اعتدت قوات الأمن بالزي الرسمي بالعنف على الصحفيين خلال تغطيتهم للتحرك الاحتجاجي لحركة "ماناش مسلمين/ات" للمطالبة بكشف حقيقة الاغتيالات السياسية، حيث ومنذ انطلاق الاحتجاجات طالت الصحفيين اعتداءات بالدفع ومحاولة المنع من العمل. وقد تعرض الصحفيون للدفع خلال تفريق قوات الأمن للمحتجين ومحاولة المنع من العمل وتحديد مجال تحركهم رغم استظهارهم ببطاقاتهم المهنية وارتدائهم لصدرياتهم المميزة لهم، وقد طالت الاعتداءات كلا من:

- أيمن الطويهري المصور الصحفي بموقع "انكفاضة"
- خولة بوكريم رئيسة تحرير موقع "كشف ميديا"
- انتصار قصارة الصحفية المستقلة
- صابر العياري الصحفي بموقع "تونس تتحرى"
- علي بوشوشة الصحفي المستقل

* اعتداء أمني عنيف على الصحفيين

المكان: ولاية تونس

التاريخ: 1 سبتمبر 2021

المعتدى عليهم: ممثلي وسائل الإعلام

المعتدي: أمنيون

الوقائع :

تعرض كل من المصورين الصحفيين نور الدين أحمد وأحمد الزروقي والصحفية يسرى الشياخوي لاعتداءات عنيفة من قبل قوات أمن بالزي الرسمي خلال تغطيتهم للتحرك الاحتجاجي لحركة ماناش مسلمين/ات بشارع الحبيب بورقيبة، حيث صعدت الصحفية والمصوران الصحفيان إلى مدارج المسرح البلدي للتصوير وقام الأمن بمنعهم ودفعهم بالقوة والاعتداء عليهم لفظيا وإبعادهم عن مكان عملهم. وقد طال الاعتداء كلا من:

- يسرى الشياخوي الصحفية بموقع "حقائق أون لاين"
- نور الدين أحمد الصحفي المصور بوكالة الأنباء الأمريكية Shutterstock

editorial

-أحمد زروقي المصور الصحفي المستقل

* اعتداء يطال خولة بوكريم

المكان: ولاية تونس

التاريخ: 25 سبتمبر 2021

المعتدى عليهم: خولة بوكريم رئيسة تحرير موقع "كشف ميديا"

المعتدي: أميون

الوقائع:

استهدف أعوان أمن بالعنف اللفظي والهرسلة خولة بوكريم رئيسة تحرير موقع "كشف ميديا" خلال سعيها لدخول شارع الحبيب بورقيبة بالعاصمة. حيث استوقفها أعوان أمن بالزي الرسمي وطالبوها بهويتها وبتفتيش حقيبتها، ورغم امتثالها لمطالبهم تم الاعتداء عليها بالعنف اللفظي واحتجز عون أمن حامل للسلاح بطاقة هويتها وحاول إيقافها وعمد آخر إلى تصويرها دون إذن منها. وقد تدخل أحد القيادات الميدانية لفظ الاشكال.

* اعتداء على جيهان علوان

المكان: ولاية تونس

التاريخ: 26 سبتمبر 2021

المعتدى عليهم: جيهان علوان الصحفية بـ "الإذاعة الوطنية"

المعتدي: معارضو قرارات الرئيس قيس سعيد

الوقائع:

تعرضت الصحفية بالإذاعة الوطنية جيهان علوان لاعتداء بالعنف اللفظي والهرسلة والتضييق ومحاولة الاعتداء عليها ماديا من قبل مجموعة من المواطنين المحتجين ضد التدابير الاستثنائية التي أقرها رئيس الجمهورية بشارع الحبيب بورقيبة بالعاصمة. وقد اضطرت الصحفية للانسحاب ومغادرة المكان لاستحالة مواصلة عملها.

* اعتداء عنيف على الصحفيين من قبل معارضي قرارات قيس سعيد

المكان: ولاية تونس

التاريخ: 26 سبتمبر 2021

المعتدى عليهم: ممثلو وسائل الإعلام

المعتدي: معارضو قرارات الرئيس قيس سعيد

الوقائع:

تعرض الصحفيون/ات والمصورون/ات الصحفيون/ات إلى التعنيف لفظيا والتهديد الجسدي خلال تغطيتهم للوقفة الاحتجاجية التي دعت إليها بعض الأحزاب الرافضة لقرارات رئيس الجمهورية قيس سعيد بشارع الحبيب بورقيبة بالعاصمة.

حيث وجه المعتدون لهم/ن اتهامات بالعمل لفائدة جهات أجنبية ووصموهم بـ "إعلام العار". وقد تعمد بعض المحتجين تصوير الصحفيين/ات ورفع شعار "ارحل" في وجوههم خلال أخذهم لتصريح من أحد النواب المجمدين. وطوقت مجموعات من المحتجين الصحفيين/ات وعملوا على هرسلتهم/ن والتضييق عليهم/ن.

وقد طال الاعتداء كل من :

- يسرى الشياوي الصحفية بـ "حقائق أون لاين"
- سلمى القيزاني المصورة الصحفية بجريدة "الصحافة"
- جيهان علوان الصحفية بـ "الإذاعة الوطنية"
- خولة بوكريم رئيسة تحرير موقع "كشف ميديا"
- أيمن الطويهري الصحفي المصور بموقع "انكفاضة"

اعتداءات أمنية بالجملة

والموظفون العموميون يلتحقون بقائمة المعتدين

تواصلت الاعتداءات الأمنية على الصحفيين خلال شهر سبتمبر 2021 و تصدر الأمنيون ترتيب المعتدين على الصحفيين/ات والمصورين/ات والصحفيين/ات. واتخذت تلك الاعتداءات أشكالاً عديدة، كالعنف الجسدي والاحتجاز التعسفي والاعتداءات اللفظية والمنع من العمل. وقد التحق الموظفون العموميون بقائمة المعتدين من الجهات الرسمية خلال شهر سبتمبر.

* اعتداء يطال صحفي موقع "الشروق أون لاين"

المكان: ولاية تونس

التاريخ: 3 سبتمبر 2021

المعتدى عليهم: الصحفي محمد أمين زنطور والمصور الصحفي محمد الزنايدي العاملان

بموقع "الشروق أون لاين"

المعتدى: موظفون عموميون

الوقائع:

تعرض الفريق الصحفي لموقع " الشروق أون لاين " المتكون من الصحفي محمد أمين زنتور والمصور الصحفي محمود الزنايدي للمضايقة من قبل أعوان الديوانة خلال سعيهم لتغطية اعتصام أعوان الديوانة داخل مقر الإدارة العامة للديوانة التونسية. واعتدى الأعوان على الفريق الصحفي بالدفع الشديد وحاولوا افثكك معدات التصوير وبطاقتي هويتهما.

*** اعتداء على شادلي بن ابراهيم**

المكان: ولاية أريانة

التاريخ: 7 سبتمبر 2021

المعتدى عليهم: شادلي بن إبراهيم المصور الصحفي المستقل

المعتدى: موظفون عموميون

الوقائع:

تعرض المصور الصحفي المستقل شادلي بن ابراهيم لاعتداء بالعنف اللفظي والتحرريض ضده من قبل أحد أعوان الأمن، ما أدى إلى قيام عون بلدي تابع لبلدية أريانة بالاعتداء عليه لفظيا وإجباره على فسخ المادة المصورة التي كان بصدد العمل عليها من أمام بلدية أريانة. وعمل المعتدى على احتجاز آلة تصوير الصحفي ولم يسترجعها الا بعد ساعات من الانتظار. وقد تقدم المصور الصحفي بشكاية في الغرض ضد المعتدى.

*** منع الصحفيين من العمل في مدين**

المكان: ولاية مدين

التاريخ: 15 سبتمبر 2021

المعتدى عليهم: مراسلو وسائل الإعلام بمدين

المعتدى: أمنيون

الوقائع:

منع أعوان أمن بالزي الرسمي المراسلين/ات الصحفيين/ات والمصورين الصحفيين من تغطية زيارة وفد وزاري لمواكبة تقدم التحضيرات للقامة الفرنكوفونية المزمع عقدها بجزيرة في 21/20 نوفمبر 2021. وطالب الأمنيون الصحفيين/ات بالمغادرة، وبعد جدل مع أعوان الأمن، تمكن الصحفيون/ات من الدخول وأخذ بعض الصور ومواقع الفيديو والحصول على تصريح من وزير الخارجية عثمان الجرندي بالتنسيق مع المنظمين. وقد طال الاعتداء كلا من:

- سامية بيولي مراسلة إذاعة "جوهرة أف أم"

- فائزة السكرافي مراسلة "التلفزة التونسية"

- نور الدين العزلوكي المصور الصحفي بـ "التلفزة التونسية"
- عادل بوطار مراسل إذاعة "موزاييك أف أم"
- كمال ميلادي مراسل إذاعة "اكسبريس أف أم"
- ميمون بن أحمد مراسل إذاعة "شمس أف أم"
- روضة بوطار مراسلة "وكالة تونس افريقيا للأنباء"
- أيمن الدغسني مراسل إذاعة "أوليس أف أم"
- رامي المحضي الصحفي المستقل

* اعتداء أمني عنيف على أروى بركات

المكان: ولاية تونس

التاريخ: 16 سبتمبر 2021

المعتدى عليهم: أروى بركات الصحفية المستقلة

المعتدي: أمنيون

الوقائع:

تعرضت الصحفية أروى بركات إلى العنف المادي واللفظي من قبل أمني بحري الخضراء بالعاصمة حيث تعمد الصعود إلى سيارتها والاعتداء عليها بالعنف الشديد ومحاولة افتكاك هاتفها الجوال، رغم تأكيدها أنها صحفية، على خلفية تصويرها له ضمن فرقة أمنية تعمل على تحرير محاضر في حق المخالفين لحظر الجولان. وقد رفعت الصحفية قضية ضد المعتدي لدى النيابة العمومية.

وتم اقتياد بركات الي مركز الأمن وتحرير محضر في حقها.

* منع مراسل صحفي من العمل في المنستير

المكان: ولاية المنستير

التاريخ: 16 سبتمبر 2021

المعتدى عليهم: وجدي مسعود الصحفي بموقع "بوابة تونس"

المعتدي: موظفون عموميون

الوقائع:

قام المدير الجهوي المساعد للتعليم بالمندوبية الجهوية للتعليم بالمنستير بمنع وجدي مسعود الصحفي بموقع "بوابة تونس" من العمل وإنجاز تحقيق حول وفاة تلميذة بإعدادية بوحجر من ولاية المنستير بالكوفيد خلال العودة المدرسية. وقد أكد المسؤول الجهوي انه لا يمكنه أن يعتبر كل قادم صحفي رغم استظهار مسعود ببطاقة صحفي محترف.

* اعتداء يطال فريق عمل التلفزة التونسية

المكان: ولاية تونس

التاريخ: 21 سبتمبر 2021

المعتدى عليهم: الصحفية بـ"التلفزة التونسية" حبيبة العبيدي والمصور الصحفي قيس الجويني والسائق عادل الطرابلسي.

المعتدى: موظفون عموميون

الوقائع:

تعرضت الصحفية في قسم الأخبار بـ"التلفزة التونسية" حبيبة العبيدي إلى العنف اللفظي والشتم والتهديد ومحاولة الاعتداء عليها بالعنف من قبل أحد أعوان المندوبية الجهوية للتربية بتونس 1 خلال تنقلها لأخذ تصريح من المندوبة الجهوية للتربية. حيث استعمل المعتدي ألفاظ نابية قائمة على التمييز على أساس النوع الاجتماعي. وقد تقدم الفريق الصحفي بشكوى لدى مركز الأمن بشارع لوي براي بالعاصمة.

* اعتداء يطال سامي غابة

المكان: ولاية القصرين

التاريخ: 28 سبتمبر 2021

المعتدى عليهم: سامي غابة المصور الصحفي بقناة "تونسنا"

المعتدى: أمنيون

الوقائع:

تعرض سامي غابة المصور الصحفي بقناة "تونسنا" إلى معاملة سيئة من قبل أعوان أمن بحاجز مراقبة في مدخل مدينة القصرين، لكونه يحمل صفة صحفي. حيث وفور التعرف على صفته من خلال بطاقة تعريفه الوطنية وقع انزاله من الحافلة دون سائر الراكبين وتفتيش حقيبته تفتيشا دقيقا، وسؤاله عن سبب قدومه إلى المنطقة.

* اعتداء جسدي على ليليا الحسيني

المكان: ولاية تونس

التاريخ: 29 سبتمبر 2021

المعتدى عليهم: ليليا الحسيني الصحفية بـ"الإذاعة الوطنية"

المعتدى: أمنيون

الوقائع:

اعتدى أحد الإطارات الأمنية على ليلى الحسيني الصحفية بـ "الإذاعة الوطنية" خلال تغطيتها للأوضاع في محيط مقر مجلس نواب الشعب، وحاول افتكاك معداتها واعتدى عليها بالعنف واقتادها إلى مركز الأمن بباردو. كما تم الاعتداء بالعنف على محاميها الأستاذ ياسين عزازة خلال تنقله للدفاع عنها بسبب احتجاجه على المعاملة المهينة لموكلته. كما اعتدى على الصحفية بالعنف الجسدي خلال توثيقها الاعتداء على محاميها. وقد قاما بالفحوصات الطبية اللازمة ورفعاً شكاية لدى النيابة العمومية، أحيلت للفرقة المركزية للحرس الوطني بين عروس للبحث فيها.

مضايقات تستهدف الصحفيين من عديد الأطراف

انخرط مؤيدو الرئيس قيس سعيد في حملات تحريض كبيرة في حق الصحفيين، كما انخرطت عدة أطراف غير رسمية في الاعتداءات على الصحفيين عبر احتجازهم تعسفاً أو تهديدهم باستهداف سلامتهم الجسدية.

* حملة تطال إذاعة "موزاييك أف أم"

المكان: ولاية تونس

التاريخ: 4 سبتمبر 2021

المعتدى عليهم: العاملون/ات في إذاعة "موزاييك أف أم"

المعتدي: أنصار الرئيس قيس سعيد

الوقائع:

شن أنصار قيس سعيد حملة تحريض ضد إذاعة "موزاييك أف أم" ومديريها والعاملين فيها على شبكات التواصل الاجتماعي، موجهين لهم كيلاً من الشتائم والتحريض على العنف ضدهم، وتم اتهام أصحاب المؤسسة بالتهرب الضريبي.

* احتجاز صحفية من قبل محتجين في ولاية القيروان

المكان: ولاية القيروان

التاريخ: 17 سبتمبر 2021

المعتدى عليهم: نادرة رجب مراسلة "الإذاعة الوطنية" بالقيروان

المعتدي: محتجون

الوقائع:

تعرضت نادرة رجب المراسلة الصحفية للإذاعة الوطنية بولاية القيروان لاحتجاز تعسفي من قبل مجموعة من المواطنين المحتجين بمنطقة العجابتة التابعة لمعتدنية نصر الله من ولاية القيروان خلال تنقلها لتصوير وضعية إحدى المدارس واحتجاجات أهالي المنطقة وإغلاقهم الطريق، وقد احتجز المحتجون الصحفية ليفرضوا عليها تصوير وضعية الطريق رغم عملها مسبقا على تصويره .

* تهديد منتصر ساسي بالعنف

المكان: ولاية نابل

التاريخ: 24 سبتمبر 2021

المعتدى عليهم: منتصر ساسي مراسل إذاعة "شمس أف أم"

المعتدي: مواطنون

الوقائع:

تعرض الصحفي منتصر ساسي مراسل راديو "شمس أف أم" إلى التهديد بالقتل والشتم والسب والقذف والتلب مع التهديد والوعيد عبر الإرساليات والاتصالات الهاتفية اثر نشره لصور مشتبه فيهم لا تظهر وجوههم خلال القبض عليهم من قبل الأمن. وتنقلت عائلة أحد المشتبه فيهم الى بيت المراسل الصحفي وعملت على سبه وشتمه وتهديده. وقد رفع المراسل الصحفي شكاية ضد المعتدين عليه.

* تحريض على مراسلة "التلفزة التونسية"

المكان: ولاية القصرين

التاريخ: 21 سبتمبر 2021

المعتدى عليهم: نادية الرطبيي مراسلة "التلفزة التونسية"

المعتدي: أنصار الرئيس قيس سعيد

الوقائع:

قامت عدة صفحات مساندة للرئيس قيس سعيد بمهاجمة الصحفية نادية الرطبيي مراسلة التلفزة الوطنية بالقصرين، ونسبوا لها تهما غير حقيقية، بدعوى أن لها يد في انقطاع الإرسال التلفزيوني خلال بث إلقاء الرئيس سعيد خطابا من سيدي بوزيد وعملوا على تشويهها. وانطلقت حملة تحريض كبيرة ضدها وضد مراسلي التلفزة التونسية بالمنطقة والمؤسسة نفسها.

ملاحقة الصحفيين قضائيا

* تتبع عدلي في حق أروى بركات

المكان: ولاية تونس

التاريخ: 21 سبتمبر 2021

المعتدى عليهم: أروى بركات الصحفية المستقلة

المعتدي: أمينيون

الوقائع:

أحيلت الصحفية المستقلة أروى بركات على وكيل الجمهورية بالمحكمة الابتدائية بتونس 1 في 21 سبتمبر 2021 بتهمة "هضم جانب موظف عمومي بالقول خلال تأديته لمهامه" بعد أن أثار الدعوى ضدها أحد الأمنيين الذي اعتدى عليها بالعنف في 16 سبتمبر 2021 مدعيا أنها اعتدت عليه بالعنف. وحددت جلسة محاكمة الصحفية بتاريخ 22 أكتوبر 2021.

* تتبع عدلي لأسامة الشوالي

المكان: ولاية تونس

التاريخ: 29 سبتمبر

المعتدى عليهم: أسامة الشوالي الصحفي بقناة "الحوار التونسي" ومكرم مفتاحي المصور

الصحفي والمنسق حسام الفرشيشي المرافقين له.

المعتدي: مواطنون

الوقائع:

أذن وكيل الجمهورية بالمحكمة الابتدائية بتونس 1 بإحالة أسامة الشوالي الصحفي ببرنامج "الحقائق الأربعة" الذي يبث على قناة "الحوار التونسي" بحالة تقديم بتهمة "الايهام بجريمة" على خلفية رفع شكاية ضده وهو بصدد القيام بعمل صحفي استقصائي. حيث اقتادت قوات الأمن بالزي الرسمي الصحفي أسامة الشوالي والمصور الصحفي مكرم المفتاحي والمنسق حسام الفرشيشي إلى مركز الأمن بمنطقة سيدي البشير بتونس العاصمة بعد القبض عليهم في مقبرة "الجلاز" خلال عملهم على تحقيق استقصائي حول تجارة الجماع البشرية. وقد تم احتجاز الفريق الصحفي لأكثر من 5 ساعات بمركز الأمن بسيدي البشير. وقد قضت النيابة العمومية في 30 سبتمبر بإبقاء الشوالي بحالة سراح على ذمة القضية.

*** محضر غير قانوني في حق صحفية بدعوى التصوير دون رخصة**

المكان: ولاية تونس

التاريخ: 29 سبتمبر 2021

المعتدى عليهم: فائزة العرفاوي الصحفية بإذاعة "إي أف أم"

المعتدي: أمينيون

الوقائع:

قام عون أمن بالزلي الرسمي بإيقاف فائزة العرفاوي الصحفية بإذاعة "إي أف أم" خلال قيامها بروبرتاج مصور حول غلاء الأسعار بمنطقة المرسى بتونس، واقتادها إلى مركز الامن حيث تم تحرير محضر ضدها في التصوير دون ترخيص.

*** تتبع شذى بن الحاج مبارك**

المكان: ولاية تونس

التاريخ: 13 سبتمبر 2021

المعتدى عليهم: شذى بن الحاج مبارك

المعتدي: جهات قضائية

الوقائع و التعليق القانوني على قضية شركة الإنتاج "أنستا لينغو"

محامو الدفاع الأساتذة : سهيل مديمغ وأمين بوكر

أذنت النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية بسوسة 2 بافتتاح بحث تحقيقي ضد شذى بن الحاج مبارك و 9 من العاملين بمؤسسة "أنستا لينغو" بتاريخ 2021/09/13 من اجل الاعتداء المقصود منه تبديل هيئة الدولة أو حمل السكان على مهاجمة بعضهم بعض بالسلاح و إثارة الهرج و القتل و السلب بالتراب التونسي و المؤامرة الواقعة لارتكاب أحد الاعتداءات ضد أمن الدولة الداخلي و ارتكاب أمرا موحشا ضد رئيس الدولة على معنى الفصول 67 و 68 و 72 من المجلة الجزائية .

وبعد إصداره لقرار الإنابة العدلية الى الإدارة الفرعية للقضايا الإجرامية بتونس تولى قاضي التحقيق المتعهد بالملف استنطاق المظنونة فيها شذى بن الحاج مبارك بتاريخ 2021/09/17. واستنادا الي قرار افتتاح البحث التحقيقي تعهد قاضي التحقيق في التهم سابقة الذكر.

و بعد انجاز الإنابة العدلية و استنطاقها و جملة المظنونون فيهم اتضح لقاضي التحقيق أن الأفعال المادية المنسوبة لهم/ن لا تستوعبها الجرائم موضوع البحث التحقيقي بل أن الأفعال المنسوبة

لهم/ن لا تشكل جريمة ومرتبطة أساسا بمحتويات صحفية احترافية منتجة من قبل صحفيين محترفين منشورة على صفحات التواصل الاجتماعي.

وحيث أن الإبقاء على شذى وبقية المظنون فيهم بحالة سراح جاء بعد بحث أولي قامت به فرقة الشرطة العدلية بسوسة المدينة و فرقة من الفرق التابعة للإدارة الفرعية للقضايا الإجرامية بتونس

و بعد إنابة عدلية أسندت الى ذات الفرقة من قبل قاضي التحقيق المتعهد و بعد استنطاقهم جميعا و هو الأمر الذي يفيد انتفاء أي حجة ضدهم خاصة انه بعد استنفاد المسار لم تأت الأبحاث بأي دليل أو شبهة ضدهم .

وقرر قاضي التحقيق بالمحكمة الابتدائية بسوسة 2 الإبقاء على شذى بن الحاج مبارك وبقية المظنون فيهم في حالة سراح.

وتولت النيابة العمومية لدى المحكمة الابتدائية بسوسة 2 الطعن عن طريق الاستئناف فيما وصفته بقرار الإبقاء على المتهمين في القضية بحالة سراح وهو ما يستدعي الردود الآتي بيانها:

شكلا يتجه التذكير بان أحكام الفصل 87 من مجلة الإجراءات الجزائية بعد تنقيحه بالقانون ع114د لسنة 1993 المؤرخ في 1993/11/22 اقتضت " القرار الصادر عن قاضي التحقيق في الإفراج المؤقت أو رفضه أو في تعديل أو رفع قرار التدبير يقبل الاستئناف لدى دائرة الاتهام من طرف أو وكيل الجمهورية المظنون فيه أو محاميه قبل مضي 4 أيام من تاريخ الاطلاع بالنسبة لوكيل الجمهورية أو من تاريخ الإعلام بالنسبة لمن عداه كما يقبل الاستئناف من الوكيل العام في ظرف العشرة أيام الموالية لصدور القرار." ولا جدال انه يؤخذ من مقتضيات الفصل 87 المذكور أنفا أن القرارات القابلة للطعن عن طريق الاستئناف هي تلك المتعلقة إما بالإفراج المؤقت أو برفضه أو تعديل التدبير الذي يتخذه قاضي التحقيق أو برفعه. فان قاضي التحقيق لم يصدر أي قرار ضرورة أنه تولى استنطاق المتهمين في القضية قبل انتهاء أجل الاحتفاظ المأذون به. و أبقى على المشتبه بهم على الحالة الطبيعية التي كانوا عليها اثر انتهاء أجل الاحتفاظ وهي الحرية.

وفي الحقيقة أن استئناف النيابة العمومية هو ليس استئنافا لقرار أصدره قاضي التحقيق بقدر ما هو طعن في الوضعية التي كانوا عليها زمن استنطاقهم وهي الحرية وهو ما يخالف أحكام الفصل 87 من مجلة الإجراءات الجزائية والذي يشير بمنتهى الوضوح الى أن الإبقاء على شخص بحالة سراح لا يشكل قرارا يمكن الطعن فيه بدليل أن القرارات التي

يجوز الطعن فيها هي المتعلقة حصرا إما بالإفراج المؤقت أو رفضه أو تعديل التدبير أو رفعه و لا يجوز التوسع في تأويل نص إجرائي و على كل و مهما ما يكن من الأمر فان القرار موضوع الطعن هو قرار وقتي ريثما يتم استكمال الأبحاث.

واقترنت طلبات الوكالة العامة بهذه المحكمة على طلب نقض قرار قاضي التحقيق و إصدار بطاقة إيداع دون أن تدلي بمستندات ذلك و هو أمر مخالف للقانون، حيث عليها لزاما إحكاما للفصلين 84 و 85 من مجلة الإجراءات الجزائية أن تبين بمنتهى الوضوح أسباب طلبها إصدار بطاقة إيداع و سندها الواقعي و القانوني .

و لا نزاع أن اتجاه المشرع الحرية و الإيقاف التحفظي هو الاستثناء الذي حدده المشرع من خلال اشتراط ظهور قرائن قوية تستلزم الإيقاف باعتباره وسيلة أمن يتلافى بها افتراض جرائم جديدة أو ضمانا لتنفيذ العقوبة و طريقة توفر سلامة سير البحث. و النيابة العمومية أحجمت في القضية عن بيان أي من القرائن التي تستلزم الإيقاف و أقلعت عن توضيح أن الإيداع المطلوب هو الطريقة التي توفر سلامة سير البحث .
فما الغاية و الحالة تلك من استئنافها ؟

الالتزام بأحكام الفصل 85 من مجلة الإجراءات الجزائية كان يقتضي أن تبين النيابة العمومية الأسانيد الواقعية و القانونية التي تبرر طلب الإيداع أما و الحالة على ما هي عليه فاستئناف النيابة العمومية أضحي غير ذي موضوع و يتجه رده.
و على غاية من الاحتياط و قتما يتعلق بالأصل:
سبق للنيابة العمومية في نطاق صلاحياتها تحجير السفر على المنوبين و لهم مقر معلوم و لا يخشى من فرارهم أو تفصيحهم من العقاب في صورة ثبوت الجريمة بعد استكمال الأبحاث و الأعمال.

و لم ترد الاختبارات التي أذنت بإجرائها النيابة العمومية نتیجتها بعد و لم تتوفر بالتالي و القضية في طور البحث حجج أو أدلة على ارتكاب المنوبين للجرائم موضوع البحث التحقيقي. و مازال البحث في القضية مستمرا و الاختبارات المأذون بها لم ترد نتیجتها بعد.
فيعتبر استئناف النيابة العمومية لوضعية الحرية مخالف للقانون و سطوا و اعتداء صارخا على صلاحيات قاضي التحقيق المتعهد بالملف ضرورة أن البحث التحقيقي مازال في مراحل الأولى و لا شئ بملف قضية الحال يبرر طلب النيابة العمومية إصدار بطاقة إيداع ضد المنوبين بالسجن.

وقد قررت دائرة الاتهام بجلستها المنعقدة بتاريخ 05/10/2021 بقبول الاستئناف شكلا و في الأصل بتأييد القرار المطعون فيه بخصوص 5 من المظنون فيهم و إبقائهم بحالة سراح و نقضه بخصوص شذى بن الحاج مبارك وبقية المظنون فيهم و إصدار بطاقة إيداع ضد كل واحد منهم و إرجاع ملف القضية الى السيد قاضي التحقيق المتعهد لمواصلة الأبحاث.

التعليق القانوني العام

شهر سبتمبر 2021 كان مخيفا من حيث الانتهاكات والاعتداءات التي طالت الصحفيين العاملين على الميدان، وكانت الاعتداءات الأكثر تكرارا هي الاعتداءات بالعنف البدني أو المعنوي والمنع من العمل واحتجاز المعدات، يلي ذلك استعمال وسائل التواصل الاجتماعي لتهديد الصحفيين وترهيبهم.

صدرت اعتداءات سبتمبر عن الجهاز الأمني وعن المحتجين في الشارع وعن مسؤولين إداريين. ويمكن القول أن المشهد يتكرر شهريا بخصوص نوعية مرتكبي الاعتداءات. وفي أغلب الحالات الموثقة كان الشارع هو الميدان الذي حصلت فيه الاعتداءات على الصحفيين والمصورين الصحفيين الذين كانوا يوثقون أحداثا أو احتجاجات بواسطة كاميرات أو آلات التصوير.

ونظرا إلى تواتر التحركات الاحتجاجية والمظاهرات من قبل مختلف الأطراف السياسية والاجتماعية فإن الصحفيين كانوا هدفا من قبل تلك الأطراف وكذلك من قبل أعوان الأمن. وقد لوحظ أنه خلال بعض التحركات التي لا تحظى بدعم السلطة القائمة أو برضاها فإن الصحفيين يكونون هدفا لاعتداءات أعوان الأمن.

ويبرر المعتدون اعتداءاتهم على الصحفيين بكون وسائل الإعلام منحازة للطرف الآخر الذي تناهضه وأنه "إعلام عار". ويمكن القول أن المناخ الذي نتج عن أحداث 25 جويلية 2021 قد ألقى بظلال سلبية على عمل الصحفيين وأصبحوا هدفا للاعتداءات من مختلف الأطراف السياسية والاجتماعية المتصارعة.

وتهدف الاعتداءات إلى ترهيب الصحفيين وتخويفهم وألا يقوموا بعملهم بحرية.

حالات العنف

خلال عملهم الميداني تم استهداف الصحفيين بواسطة العنف المادي والمعنوي بسبب قيامهم بعملهم ولفقت للبعض منهم قضايا في هضم جانب موظفي الدولة مع أنهم كانوا ضحايا. ولم

يتردد بعض أعوان الأمن في الاعتداء على الصحفيين أمام البرلمان وفي مركز الأمن وامتد الاعتداء إلى أحد المحامين.

وخلال تحرك احتجاجي لإحدى الحركات الشبابية كان الصحفيون هدفا للاعتداء لأنهم أرادوا نقل الصورة كما هي ولأنهم وثقوا اعتداءات الأمن على المحتجين. وكان الصحفيون هدفا للاعتداءات البدنية خلال المظاهرات المؤيدة للرئيس وتلك المعارضة له، وخلال كل تحرك كان المحتجون وأعوان الأمن يستهدفونهم بمختلف أشكال العنف والتضييق وحتى إجبارهم على فسخ المواد المصورة واختيار زاوية التصوير وعدم توثيق الاعتداءات الأمنية على المحتجين. ويحاول الصحفيون تفادي تلك التصرفات وذلك بارتداء الصدريات المميزة وتقديم وثائقهم وبطاقاتهم المهنية والتجمع في مكان واحد، إلا أن كل المحاولات تذهب أدراج الرياح أمام إصرار المعتدين على تنفيذ مراميهم، ويساعد تواصل مناخات الإفلات من العقاب على تماديهم في أعمالهم من دون أي محاسبة.

والملاحظ أن عددا متزايدا من الاعتداءات طال صحفيات سواء الاعتداء بالعنف أو بتلفيق القضايا الزائفة أو بواسطة الشتائم المذلة للنساء وهو أسلوب يتبعه المعتدون للحط من معنوياتهن ومحاولة تنيهن عن القيام بعملهن.

المنع من العمل:

استهدف المنتهكون الصحفيين الميدانيين من خلال المنع من العمل واحتجاز معدات التصوير وفسخ الفيديوهات والصور والمنع من النفاذ إلى بعض المواقع حيث يدور الحدث . فقد قام الأمن بمنع الصحفيين من الولوج إلى أحد الأماكن التي زارها وفد حكومي ولا يعرف ما إذا كان القرار بمنع التغطية أمنيا أو سياسيا. وفي حالات أخرى طالب أعوان الأمن الصحفيين بمدهم برخص التصوير والحال أن هذه الرخص لا وجود لها إلا في الأعمال السينمائية والدرامية. في هذا السياق فإن العمل الصحفي بما فيه التصوير لا يخضع في الأماكن العامة والمفتوحة للعموم لأي تراخيص ولا توجد أي نصوص قانونية تشترط هذه التراخيص، وإن وجدت نصوص داخلية وغير منشورة فهي مخالفة للدستور وللمواثيق الدولية التي صادقت عليها تونس والمرسوم 115.

النتبغات القضائية:

خلال الشهر المنصرم تم استهداف عديد الصحفيات والصحفيين بواسطة الملاحقات القضائية التعسفية وغير القانونية، وقد أخذت واقعة الاعتداء على إحدى الصحفيات ليلا صدى إعلاميا واسعاً، إذ تم الاعتداء عليها بالضرب وإيقافها وعرضها على النيابة العمومية واتهامها بالاعتداء على موظف عمومي رغم أنها كانت في موقع الضحية.

وفي احدى ضواحي العاصمة تم إيقاف صحفية حامل ومنعها من مواصلة عملها ونقلها إلى مركز الشرطة واجبارها على الانتظار لمدة ساعة وتحرير محضر بشأنها أمضت عليه ولا تعرف محتواه.

وكاد أحد الصحفيين الاستقصائيين يتعرض إلى الإيقاف بسبب عمله على تحقيق صحفي بمقبرة الجلاز بتونس وتم اتهامه بالإيهام بجريمة المتاجرة بجماجم الموتى، ولا يعرف متى ستعقد جلسة قضائية بشأن ملفه ويذكر أن الصحفي المعني عضو في فريق "الحقائق الأربع" سبق وأحيل على المحاكمة بمحكمة قرمبالية واتهم بالاعتداء على أحد المواطنين لكنه برئ من التهمة. وفي حركة مقصودة، تم اخضاع احد الصحفيين إلى فحص هوية دون سائر ركاب احدى الحافلات لا لشيء إلا لكونه صحفياً. فهل أصبحت مهنة الصحفي في حد ذاتها تهمة موجبة للمساءلة؟

التهديدات :

وعلى مواقع التواصل الاجتماعي تم استهداف عديد الصحفيين بواسطة حملات السب والشتم والتهديد والتحرير، ويعود سبب تلك الحملات في قيام الصحفيين الضحايا بعملهم أو بسبب الخط التحريري للمؤسسات الإعلامية التي ينتمون إليها.

ويحاول المحرضون أن يهددوا السلامة البدنية والمعنوية للصحفيين وأن يجعلوهم هدفا للانتقام والاعتداء من قبل بعض المنفلتين.

الشكاوى :

لئن فضل أغلب الصحفيين عدم تقديم شكاوى وهو أمر يشجع المعتدين على التمادي في ممارساتهم، فإن البعض الآخر اختار أن يتظلم أمام السلط القضائية وهذه قائمة الشكاوى بحسب ما صرح بذلك الضحايا.

- شكاية الصحفية أروى بن مبارك ضد أعوان أمن اعتدوا عليها داخل سيارتها بحي الخضراء بتونس العاصمة.
- شكاية الصحفية ليلى الحسيني والمحامي ياسين عزازة أمام النيابة العمومية بتونس 1 بسبب تعرضهما إلى العنف البدني والمعنوي أمام مجلس نواب الشعب وبمركز الأمن بباردو وقد أذنت النيابة العمومية بفتح بحث في الموضوع لدى الفرقة المركزية للحرس الوطني بين عروس.
- شكاية المصور الصحفي شادلي بن إبراهيم ضد عون أمن وأعوان من بلدية أريانة العليا بسبب منعه من العمل واحتجاز آلة التصوير والسب والشتم وذلك يوم 7 سبتمبر

.2021

- شكاية فريق التلفزة التونسية ضد موظف تابع لمنذوبية التربية بتونس 1 بسبب تهجمه على الفريق بالسب والشتم والتهديد يوم 21 سبتمبر 2021 وذلك لدى مركز الأمن بشارع لوي براي بتونس.

وستتولى وحدة الرصد متابعة الشكاوى المذكورة والتأكد من مآلاتها. إن ما يمكن التأكيد عليه أن الوضع ينذر بمخاطر كبيرة على حرية العمل الصحفي وهو ما يدعو جميع الأطراف إلى تحمل مسؤولياتها في حماية الحق في التعبير وحرية الإعلام، وإلا فإن الأمور مرشحة إلى مزيد التدهور والتفاقم. وما يجعلنا نؤكد على هذا هو التحول النوعي في الاعتداءات والانتهاكات منذ 25 جويلية 2021 إلى اليوم وكأن الهدف منها هو اسكات الصحفيين وإجبارهم على الانحياز لهذا الطرف أو ذاك. وتمثل الضغوط المسلطة على الصحفيين من قبل مختلف الأطراف المتصارعة محاولة لتدجين القطاع ومنعه من القيام بدوره في تركيز قواعد الديمقراطية ودولة القانون.

التوصيات

إن النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين وبعد ما سجلته من اعتداءات على الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات خلال شهر سبتمبر 2021 في ظل التدابير الاستثنائية التي اتخذها رئيس الجمهورية قيس سعيد تدعو:

- رئاسة الجمهورية إلى مزيد الانفتاح على المؤسسات الإعلامية وخاصة التونسية منها واعتماد سياسة اتصالية واضحة تقوم على الشفافية والتفاعلية خاصة خلال هذا الظرف الاستثنائي.
- رئاسة الجمهورية إلى حل ملف مكتب قناة "الجزيرة" بتونس الذي يتواصل إغلاقه لمدة تجاوزت شهرين دون تقديم أسباب الغلق.
- المجلس الأعلى للقضاء إلى مراجعة الملفات التي أحيل فيها الصحفيون/ات في قضايا أمن الدولة الداخلي والموضوعة لدى أنظار السادة القضاة، وما يمكن أن يشوبها من تأويل لا يتطابق مع طبيعة الأعمال الصحفية المنجزة، ما من شأنه أن يجعل العمل

القضائي محل انتقادات وطنية ودولية وتشكيك في انخراطه في مسار حماية الحقوق والحريات.

- وزارة الداخلية إلى وضع خطة دقيقة لحماية الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات الميدانيين/ات وآلية تنسيق ناجعة خاصة خلال تغطية التظاهرات الميدانية والاحتجاجات والتجمهرات.
- وزارة الداخلية إلى التحقيق في ما قام به أعوانها من أعمال عنف في حق الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات الميدانيين/ات خلال شهر سبتمبر 2021 ومد النقابة بنتائجه والإجراءات التصحيحية المتخذة في حق المعتدين.
- وزارة الداخلية إلى إلزام أعوانها بقواعد احترام حرية العمل الصحفي وعدم التدخل فيه عبر تعميم مناشير ومذكرات داخلية تمنع وضع عوائق غير مشروعة على عمل الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات خلال تغطيتهم/م للاحتجاجات الميدانية.
- مختلف الفاعلين السياسيين إلى عدم إقحام الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات في الصراعات السياسية والابتعاد عن خطاب التحريض على العنف والكراهية والانتباه إلى خطورة وضع الصحافة في مربع التهيب والاستهداف.
- مختلف الفاعلين السياسيين بإلزام أنصارهم باحترام طبيعة العمل الصحفي وعدم ممارسة أعمال عنف تستهدف حرية الصحافة وحرية العمل الصحفي.
- الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات إلى التشكي لدى السادة وكلاء الجمهورية في علاقة بكل الاعتداءات التي يتعرضون لها والتي تستوجب تتبع المعتدين، لخلق جبهة موحدة ودفع القضاء للتحرك الناجع في القضايا المرفوعة أمامه في ملفات الاعتداءات عليهم.

أنجز هذا التقرير في إطار برنامج يُنفذ بالشراكة مع:

اليونسكو

مجلس أوروبا



Organisation
des Nations Unies
pour l'éducation,
la science et la culture

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

COUNCIL OF EUROPE



CONSEIL DE L'EUROPE